ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research | Issue 22, Vol 8, Year 2 | October 2025 | Rabi Al-Akhar 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

# الطبيعة القانونية لمنازعات عقود التجارة الدولية الإلكترونية

**إعداد: الباحثة / حوراء حسين كوثراني | الجمهورية اللبنانية**
**دكتوراه في الحقوق – القانون الخاص / الجامعة الإسلامية في لبنان**
E-mail: hawraakaw001@gmail.com – https://orcid.org/0009-0004-1059-5412

https://doi.org/10.70758/elqarar/8.22.10

| تاريخ الاستلام: 2025/10/7 | تاريخ القبول: 2025/10/13 | تاريخ النشر: 2025/10/15 |
|---|---|---|

**للاقتباس:** كوثراني، حوراء حسين، الطبيعة القانونية لمنازعات عقود التجارة الدولية الإلكترونية، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الثامن، العدد 22، السنة 2، 2025، ص–ص: 215–231. https://doi.org/10.70758/elqarar/8.22.10

## المُلخّص

تتناول هذه الدراسة التحوّل القانوني الذي أحدثته الرقمنة في العقود التجارية الدولية، مركّزةً على الطبيعة الخاصة لمنازعات عقود التجارة الدولية الإلكترونية. يوضّح البحث أن البيئة الرقمية أعادت صياغة المفاهيم الكلاسيكية للعقد، مثل الإرادة والمحل والالتزام، وأفرزت أنماطاً جديدة من النزاعات تتعلّق بوسائل التعاقد الإلكترونية والتوقيع الرقمي وحجية الإثبات. كما يبرز أن التعامل بالبيانات الرقمية مثّل محوراً جوهرياً للمنازعات المعاصرة، نتيجة تداخل مفاهيم الخصوصية والملكية الفكرية والسيادة المعلوماتية. ويرصد البحث أبرز صور النزاعات العملية، ولا سيّما تلك ذات الطابع المالي والضريبي الناتجة عن غياب المركز الضريبي الثابت، إضافةً إلى الخلافات المرتبطة بنقل التكنولوجيا والخدمات السحابية. وتخلص الدراسة إلى أن الأطر القانونية التقليدية لم تعد كافية لاستيعاب هذه المنازعات، مما يستوجب تطوير تشريعات رقمية متخصّصة وتفعيل التحكيم الإلكتروني كآلية مرنة وعابرة للحدود لتسوية النزاعات التقنية الحديثة.

**الكلمات المفتاحية:** العقود الإلكترونية، التجارة الدولية، المنازعات الدولية، التحكيم الإلكتروني.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 22، المجلد 8، السنة الثانية | تشرين الأول (أكتوبر) 2025 | ربيع الآخر 1447
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

# The Legal Nature of Disputes in International Electronic Commerce Contracts

**Author: Researcher / Hawraa Hussein Kawtharani | Lebanese Republic**
**PhD in Law - Private Law / Islamic University of Lebanon**
E-mail: hawraakaw001@gmail.com – https://orcid.org/0009-0004-1059-5412
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.22.10

| **Received :** 7/10/2025 | **Accepted :** 13/10/2025 | **Published :** 15/10/2025 |
|---|---|---|

***Cite this article as:*** *Kawtharani, Hawraa Hussein, The Legal Nature of Disputes in International Electronic Commerce Contracts, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 8, issue 22, 2025, pp. 215-231. https://doi.org/10.70758/elqarar/8.22.10*

## Abstract

This study examines the legal transformation brought about by digitalization in international commercial contracts, focusing on the distinctive nature of disputes arising from international electronic trade agreements. The research demonstrates that the digital environment has reshaped classical contractual concepts - such as consent, subject matter, and obligation - and has generated new forms of disputes related to electronic contracting methods, digital signatures, and evidentiary validity. It further highlights that the handling of digital data has become a central source of contemporary disputes due to the overlap between privacy, intellectual property, and data sovereignty principles. The study also identifies key practical dispute patterns, particularly those of a fiscal and taxation nature resulting from the absence of a fixed tax nexus, in addition to conflicts related to technology transfer and cloud-service agreements. The findings conclude that traditional legal frameworks are no longer sufficient to address these complex disputes, emphasizing the necessity of developing specialized digital legislation and promoting electronic arbitration as a flexible, cross-border mechanism for resolving modern technological conflicts.

**Keywords:** Electronic Contracts, International Trade, International Disputes, Electronic Arbitration**.**

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

## المقدمة

شهدت العقود التجارية الدولية خلال العقود الأخيرة تحوّلًا جذريًا بفعل الموجة الرقمية المتسارعة، التي أعادت تشكيل أنماط التفاوض والتعاقد والتنفيذ[1]، وأفرزت بدورها نموذجًا قانونيًا مستحدثًا تمثّل في عقود التجارة الدولية الإلكترونية. ولم يعد هذا النمط مجرد استثناء عابر أو ظاهرة مؤقتة، بل غدا كيانًا قانونيًا متكاملًا يقوم على منظومات رقمية متشابكة، تُدار عبر منصّات افتراضية تنفذ الصفقات خارج الحدود المكانية التقليدية، ضمن فضاءات رقمية عابرة للسيادات. وفي خضم هذا التحوّل البنيوي، برزت منازعات قانونية مستحدثة تتصل مباشرةً بطبيعة البيئة الإلكترونية التي تنشأ فيها هذه العقود، بما تطرحه من إشكالات دقيقة تتعلق بتحديد الإرادة التعاقدية، ومحل الالتزام، والإسناد القانوني، فضلًا عن مسائل الاختصاص القضائي والاعتراف بالوسائل التقنية كأدلة إثبات أو كوسائط منشئة للالتزام. ولم تقف هذه المنازعات عند حدود البعد التعاقدي في مفهومه التقليدي، بل تجاوزته لتطال ميادين ضريبية وتقنية وبياناتية معقدة، الأمر الذي يفرض مراجعة جذرية لمفاهيم قانونية رسخت في الفقه، كطبيعة العقد، وحدود السيادة الضريبية، والتصرف في البيانات باعتبارها أحد عناصر الثروة الرقمية الحديثة.

تنبع **أهمية هذا البحث** من الحاجة الملحّة إلى فهم الأبعاد القانونية المركّبة التي فرضتها الرقمنة على العلاقات التعاقدية الدولية، والتي انتقلت من الإطار المادي التقليدي إلى فضاء إلكتروني يستوجب إعادة بناء المفاهيم القانونية الراسخة. فمع تصاعد استخدام المنصّات الرقمية والعقود الذكية، تتجلّى تحديات عميقة تتصل بتكوين العقد، وإثبات الإرادة، وتحديد محل الالتزام، وتأمين الحماية القانونية للبيانات والمصالح المرتبطة بها، سواء للأطراف المتعاقدة أم للغير. كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في تتبّع تحوّل طبيعة المنازعة القانونية ذاتها، إذ لم تعد الخلافات تنحصر في الإخلال بالتنفيذ أو التأخير، بل أصبحت ترتكز على اعتبارات تقنية وفنية تمس جوهر العلاقة التعاقدية، من قبيل النزاعات حول شروط الاستخدام، ونقل التكنولوجيا، والتزامات الأطراف في بيئة الحوسبة السحابية.

**ويهدف هذا البحث** إلى تقديم معالجة قانونية معمّقة لمنازعات عقود التجارة الدولية الإلكترونية، عبر الكشف عن الخصوصية التي تمس التكوين الإلكتروني للعقود المبرمة في الفضاء الرقمي، وتحليل آثار انتقال العلاقات التجارية من البيئة المادية إلى المنصّات الافتراضية. كما يسعى إلى تحديد أبرز الإشكاليات التي تواجه هذه المنازعات، سواء على مستوى الإسناد القانوني ومصادر الالتزام، أم على مستوى تحديد الجهة المختصة وضمانات الحماية القانونية للأطراف. ويتجه البحث كذلك إلى تشييد فهم متكامل لصُوَر المنازعات في التطبيق العملي، خصوصًا في ميادين

(1) محمد ابراهيم موسى، انعكاسات العولمة على عقود التجارة الدوليَّة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 38 و39.

البيانات الرقمية، والالتزامات الضريبية، ونقل التكنولوجيا، عبر استعراض أمثلة واقعية واجتهادات قضائية ومقاربات تشريعية مقارنة، بما يمكّن من بناء تصور علمي رصين يُستند إليه في الدراسات المستقبلية أو في صياغة مقترحات تشريعية تتواءم مع التحوّل الرقمي في العلاقات القانونية الدولية.

انطلاقًا من هذه المعطيات، تتمحور **الإشكالية** الرئيسية لهذه الدراسة حول التساؤل الآتي: ما الطبيعة القانونية المميّزة لمنازعات عقود التجارة الدولية الإلكترونية، وما أوجه تفرّدها عن المنازعات التجارية التقليدية، سواء من حيث الفضاء الرقمي الذي تُبرم فيه، أم من حيث صورها وتكييفها القانوني؟ وتتفرّع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية دقيقة، منها: ما الخصوصيات الجوهرية التي تميز التكوين الإلكتروني للعقد الدولي؟ وكيف تؤثر البيئة الرقمية على طبيعة النزاع ومكوناته القانونية؟ وما أبرز صور المنازعات العملية الناشئة عن هذه العقود، ولا سيما في مجالات البيانات، والضرائب، والخدمات السحابية؟

كما يعتمد هذا البحث **منهجين متكاملين:** المنهج التحليلي لتفكيك النصوص القانونية والنماذج التعاقدية ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية، والمنهج الوصفي المقارن للمقارنة بين هذه العقود ونظيراتها التقليدية، مع الاستفادة من الفقه القانوني والاجتهادات القضائية وقرارات التحكيم الدولي ذات العلاقة.

ولغرض معالجة الإشكالية المطروحة، سيُعتمد في هذا البحث **تقسيم ثنائي البنية؛** يتناول في القسم الأول الأسس القانونية التي تحكم طبيعة منازعات عقود التجارة الدولية الإلكترونية، ثم ينتقل في القسم الثاني إلى دراسة صور هذه المنازعات في التطبيق العملي. إذ يركّز المبحث الأول على الطبيعة القانونية لهذه المنازعات من خلال تحليل التكوين الإلكتروني للعقد الدولي وآثاره على الإرادة ومحل الالتزام، في ظل الطبيعة اللامادية للبيئة الرقمية، والتعمق في الإشكاليات القانونية المتصلة بالبيانات الرقمية، سواء من حيث تنظيمها أو ضمان سريتها في العقود العابرة للحدود. أما المبحث الثاني، فيتخصّص بدراسة صور المنازعات التي تنشأ في هذا السياق، ولا سيّما المنازعات ذات الطابع الضريبي والمالي الناجمة عن المعاملات الرقمية العابرة للحدود، والنزاعات المتعلقة بنقل التكنولوجيا والخدمات الرقمية، بما في ذلك تراخيص البرمجيات والعقود السحابية، وما يستتبعها من إشكالات قانونية وتقنية متشابكة.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

## المبحث الأول: الطبيعة القانونية لمنازعات عقود التجارة الدوليّة الإلكترونية

تغدو عقود التجارة الدولية الإلكترونية في عصرنا الراهن إحدى الركائز الجوهرية للبنية الاقتصادية العابرة للحدود، بعد أن انتقلت من طور الابتكار التقني إلى مرتبة الواقع التعاقدي الراسخ الذي باتت كبرى الكيانات الاقتصادية، حتى في القطاعات الكلاسيكية منها، تتّخذه أداةً رئيسية في تعاملاتها. غير أنّ هذا التحوّل، على ما ينطوي عليه من مزايا تتعلق بالسرعة والكفاءة والانفتاح، قد أفرز منظومة من الإشكاليات القانونية المستحدثة، يأتي في مقدّمتها ما يتّصل بطبيعة المنازعات التي تنشأ في ظل هذه العقود، ومدى تمايزها عن المنازعات التي تثيرها التجارة التقليدية، سواء من حيث بنيتها أو بيئتها أو مضمونها القانوني[1]. فالوسيط الإلكتروني الذي تُبرم من خلاله هذه العقود لم يعد مجرد قناة تقنية محايدة أو أداة اتصال شفافة في جميع الحالات، بل أصبح في مواضع كثيرة طرفًا غير مباشر في توليد النزاع، سواء بسبب غموض شروط الاستخدام، أو هشاشة الضمانات الرقمية، أو نتيجة التباين بين النظم القانونية الوطنية فيما يتعلق بالاختصاص القضائي أو وسائل الإثبات أو حماية البيانات[2]. من هذا المنطلق، تتجلّى أهمية التعمّق في دراسة الطبيعة القانونية لهذه المنازعات، بدءًا من مرحلة تكوين العقد ذاتها، حيث تبرز إشكاليات دقيقة تتعلق بتحديد الإرادة وتكوين التراضي عبر الوسائط الرقمية، وصولًا إلى التحديات التي تفرضها البيئة المعلوماتية بوصفها فضاءً قانونيًا غير مادي تُدار ضمنه الالتزامات والحقوق في نطاقات سحابية وشبكات تفاعلية، قد تُضعف في أحيان كثيرة من وضوح العلاقة القانونية بين أطراف العقد.

وبناءً على ما تقدّم، ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسين؛ يتناول المطلب الأول خصوصية التكوين الإلكتروني للعقد الدولي من حيث طبيعته الافتراضية وآثاره القانونية المترتبة عليه، بينما يخصّص المطلب الثاني لدراسة المنازعات القانونية الناشئة عن التعامل بالبيانات الرقمية، سواء في نطاق الترخيص أو الاستعمال أو الحماية، بما يقدّم تصورًا متكاملًا لطبيعة هذه المنازعات في إطار التجارة الدولية الإلكترونية المعاصرة.

### المطلب الأوّل: التكوين الإلكتروني لعقود التجارة الدوليّة

يُعدّ التكوين الإلكتروني للعقود الدولية الأساس المحوري لفهم طبيعة المنازعات التي قد تنشأ عنها، إذ لا يقتصر الطابع الإلكتروني على تبديل الشكل الخارجي للعلاقة التعاقدية، بل يمتد أثره ليعيد صياغة مفاهيم قانونية جوهرية في نطاق القانون المدني والتجاري، كعنصري التراضي

(1) William F. Fox, International Commercial Agreements and Electronic Commerce, 6th edition, Wolters Kluwer, 2018, p 464.

(2) يوسف عبد الكريم الجراجرة، آثار حكم التحكيم الإلكتروني، المجلة القانونية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2020، ص 188–179.

والمحل، وسبب الالتزام. فالانتقال من المشافهة المباشرة أو التوقيع الورقي إلى واجهات الاستخدام الرقمية (Interfaces) أو إلى ما يُعرف بالروبوتات التفاوضية الذكية (Smart Negotiators) أحدث قطيعة معرفية مع النموذج التقليدي لإبرام العقود، وأسفر عن ظهور نمط جديد من الاتفاقات يُبرم أحيانًا دون أي تواصل بشري مباشر، وهو ما يثير إشكالات دقيقة تتعلق بمدى اكتمال الأركان التعاقدية، ومشروعية هذه العقود، وقابليتها لأن تكون محلّ نزاع أمام القضاء أو هيئات التحكيم. ومع اتساع نطاق التجارة الإلكترونية العابرة للحدود وتزايد عدد المنصّات التي تُدار عبر خوادم موزّعة في دول متعدّدة، بات من الضروري التعمّق في تحليل خصوصية التكوين الإلكتروني للعقد الدولي من زاويتين متكاملتين: الأولى تتعلق بآليات النفاذ إلى المنصّات الرقمية وإبرام العقود الافتراضية، والثانية ترتبط بتأثير الطابع اللامادي على تحديد الإرادة ومحل العقد. فإبرام العقد عبر وسيط إلكتروني يختلف اختلافًا جوهريًا عن الآلية التقليدية، إذ يتم في الغالب من خلال قبول شروط معدّة مسبقًا ( Clickwrapأو Browsewrap)، أو عبر اتفاقات تُدار بواسطة واجهات ذكية تتيح مجالًا محدودًا للغاية للتفاوض. وتؤدي هذه الآلية إلى نشوء علاقة يغلب عليها التفاوت بين الأطراف، وتُعقّد عملية إثبات وجود إرادة حرة حقيقية لدى الطرف القابل، لا سيما إذا كان مستهلكًا أو مستخدمًا عاديًا، الأمر الذي ينعكس مباشرة على توصيف النزاع القانوني وطبيعته[1]. وقد نصّت المادة الثالثة من قانون المعاملات الإلكترونية اللبناني رقم 81 لسنة 2018 على أن العقد المبرم بوسيلة إلكترونية يُعد صحيحًا وملزمًا متى توافرت فيه الشروط العامة للعقد، ولا سيما عنصرا «الرضا» و«التراضي»، في اعتراف تشريعي صريح بخصوصية الإبرام الإلكتروني. غير أنّ هذا الاعتراف لا يزيل الإشكاليات العملية التي تبرز عند تفسير الإرادة التعاقدية، ولا يحسم الخلافات التي قد تنشأ بشأن نطاق الموافقة أو مدى مطابقتها للقبول الصحيح في المفهوم القانوني الدقيق.

وتشير الأدبيات الفقهية إلى أن العقود الرقمية كثيرًا ما تفتقر إلى المراحل التقليدية للتفاوض، وهو ما قد يولّد ما يُعرف بـ«الغبن الإلكتروني»، عندما تُفرض على أحد الأطراف، ولا سيما الطرف الأضعف، شروط استخدام تعسفية أو قيود تقنية تحدّ من حريته التعاقدية، فتتزعزع بذلك العدالة التعاقدية داخل الفضاء الرقمي وتتعقّد معالم العلاقة القانونية بين المتعاقدين[2]. وقد أرست المحكمة العليا في كندا في حكمٍ بارزٍ صدر عام 2019 مبدأً قضائيًا مهمًا، مفاده أنّ مجرّد الضغط على زرّ الموافقة (Click) يُعدّ إفصاحًا كافيًا عن الإرادة التعاقدية، متى عُرضت الشروط على المتعاقد بوضوحٍ لا لبس فيه، ولم يكن الاطلاع عليها رهينًا بإجراءات معقّدة أو خطوات تقنية مُنفّرة تحول دون العلم الفعلي بمضمونها[3].

(1) بلال عبد المطلب بدوي، التحكيم الإلكتروني كوسيلة لتسوية منازعات التجارية الإلكترونية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 141 – 149.

(2) Amari Nour Ddine and Mansouri Elmabrouk, Consent in Electronic Contracts, Dirasat & abhath journal, Volume 16, Number 5, p 456 – 464.

(3) Canada Supreme Court, Uber Technologies Inc. v. Heller, 2020 SCC 16. https://decisions.scc-csc.ca/scc-csc/scc-csc/en/item/18406/index.do date of access: 9\10\2025.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

في الإطار الفرنسي، تطوّرت القاعدة العامة المكرّسة في المادة 1127-1 من القانون المدني الفرنسي لتُكرّس مبدأً جوهريًا يُلزم بتمكين الطرف المتعاقد من التثبّت من تفاصيل العقد قبل إبرامه، ضمانًا لسلامة الرضى ومشروعيته في التعاقد الإلكتروني. وقد اعتمدت محاكم باريس هذا المبدأ كمرتكز قضائي في عددٍ من المنازعات المتعلّقة بالعقود المبرمة عبر الإنترنت، تأكيدًا على وجوب إحاطة الإرادة التعاقدية بعناصر الشفافية والعلم الكامل بمضمون الالتزام. أما فيما يتصل بأثر الطابع غير المادي على تحديد الإرادة ومحل العقد، فإن الطبيعة اللامادية للعقد الإلكتروني تُثير إشكالات إضافية بالغة الدقّة، في مقدّمتها كيفية تحديد محل الالتزام التعاقدي، ولا سيّما حين يكون المحل ذاته ذا طبيعة رقمية بحتة، كما في حالات تراخيص استخدام البرمجيات، أو عقود الاشتراك في المنصّات الرقمية، أو منح تراخيص النفاذ إلى قواعد البيانات. ويذهب الاتجاه الفقهي المعاصر إلى أنّ المحل في العقد الإلكتروني لا يُشترط فيه أن يكون شيئًا ماديًا محسوسًا، بل يكفي أن يكون قابلاً للتحديد والتقويم القانوني، متى استوفى الغاية المقصودة من التعاقد وأنتج التزامات متبادلة بين أطرافه على نحوٍ يحقّق مبدأ التوازن التعاقدي في البيئة الرقمية[1].

فيما يتعلّق بالإرادة التعاقدية، فإنّ التعبير عنها من خلال وسائط غير تقليدية كالنقر، أو التوقيع الإلكتروني، أو التفاعل الآلي، يستدعي إعادة نظر معمّقة في مفهوم التراضي ذاته، ولا سيّما عند نشوء نزاع يتعلّق بشروط التعاقد أو بمدى إدراك أحد الأطراف للمخاطر التقنية الملازمة له. ومن ثمّ، أضحى التوقيع الإلكتروني من الركائز الأساسية في إثبات الإرادة ضمن هذا النمط من العقود، لما يمثّله من تجسيد قانوني لموافقة المتعاقد في البيئة الرقمية. وقد كرّس القانون اللبناني هذا المبدأ في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم 81 لسنة 2018، مُقرًّا الحجّية القانونية للتوقيع الإلكتروني متى تم عبر نظامٍ تقني آمن ومعتمد، بما يعزّز من مشروعية العقود الافتراضية ويضفي عليها قدرًا أعلى من الاستقرار القانوني واليقين التعاقدي. غير أنّ الواقع العملي لا يخلو من تحديات تطبيقية معقّدة، خصوصًا في سياق العقود الدولية المبرمة بين شركات ناشئة وأطرافٍ طبيعيين في دول مختلفة، حيث يُصبح من العسير تحديد محل العقد أو رسم الحدود الدقيقة لالتزامات الأطراف، لا سيّما في غياب سجلٍّ إلكتروني متكامل أو منظومة توثيق رقمية قابلة للتدقيق والإثبات. ويُظهر تحليل خصوصية التكوين الإلكتروني للعقد الدولي حجم التعقيد الذي تنطوي عليه البيئة التعاقدية المستحدثة التي أفرزتها التجارة الرقمية، وما تخلّفه من أثر عميق على طبيعة المنازعات المترتّبة عنها. وهذه الخصوصية لا تقف عند حدود التكوين فحسب، بل تمتد لتطال المسألة الأشدّ حساسية والأكثر قابليّة للنزاع، وهي البيانات الرقمية ذاتها. وعليه، يغدو من اللازم الانتقال إلى بحث المنازعات المتصلة بهذه البيانات، سواء من حيث ترخيص استخدامها، أو حماية سريّتها، أو تحديد طبيعة الالتزامات القانونية التي تنشأ عنها، وهو ما يشكّل موضوع المطلب الثاني التالي.

(1) Serge Kablan et Edouard Onana, Formation of Electronic Contracts: The Acceptance between Mutations and Orthodoxy, Ottawa Law Review, Vol. 46, No. 1, 2015, p 63 – 125.

**المطلب الثاني: المنازعات المرتبطة بالبيانات الرقمية**

لم تَعُد البيانات في الاقتصاد الرقمي مجرّد وسيلة تقنية عَرَضية، بل غدت عنصرًا بنيويًا في صميم العلاقات القانونية والتجارية المعاصرة، إذ أضحت تُستثمر وتُتداول ويُتعاقد بشأنها عبر الحدود على نحوٍ موازٍ لتداول السلع والخدمات. ومن هذا التحوّل الجوهري برزت منازعات مستحدثة تتمحور حول ملكية البيانات، وآليات استخدامها، وضوابط ترخيصها، وحدود مسؤولية الأطراف المتعاقدة عن حفظ سريّتها، لا سيّما عندما تكون تلك البيانات مشمولة بحماية تشريعية بموجب قوانين الخصوصية أو مرتبطة بأسرارٍ تجارية ذات طبيعة حسّاسة. وهذه الطبيعة اللامادية والمعقّدة للبيانات أفرزت نزاعاتٍ متميّزة عن غيرها من المنازعات التقليدية، وأثارت تحدّيات قانونية غير مسبوقة أمام الفقه والاجتهاد، وخصوصًا في ميدان عقود التجارة الدولية الإلكترونية. في إطار هذه العقود، دأبت الشركات على إنشاء منصّات رقمية تتيح للمستخدمين أو الشركاء النفاذ إلى منظومات البيانات، سواء عبر تراخيص مباشرة، أو من خلال واجهات برمجية تفاعلية (API)، وهو ما يولّد التزامات تعاقدية ذات طابع تكنولوجي بالغ الدقّة والحساسية. وتتنوّع النزاعات الناشئة في هذا السياق بين تجاوز حدود الترخيص الممنوح، أو استعمال البيانات خارج نطاق الاتفاق، أو إفشائها لطرف ثالث، أو إخفاق المزوّد في تأمين المنصّة ضدّ الاختراقات السيبرانية. وتثور إشكاليات قانونية دقيقة بشأن التكييف القانوني لهذه العقود: فهل تُعدّ عقود إيجار بيانات؟ أم تراخيص لاستعمال حقوق غير مادية؟ أم عقود تقديم خدمات رقمية؟ إنّ هذا التوصيف ليس مجرّد تصنيفٍ فقهي شكلي، بل يرتّب نتائج مباشرة على صعيد تحديد القانون الواجب التطبيق، وقواعد الاختصاص القضائي، ومسؤوليات الأطراف، وآثار الإخلال العقدي.

وفي الإطار الوطني، تضمّن قانون المعاملات الإلكترونية اللبناني رقم 81 لسنة 2018 بعض أحكام الحماية العامة، ولا سيّما في المواد المتعلقة بحقوق أصحاب البيانات والالتزامات الملقاة على عاتق من يعالجها أو يخزنها، إلا أنّه ما زال قاصرًا عن وضع إطار تفصيلي ينظّم العقود الرقمية المتصلة بالبيانات العابرة للحدود، الأمر الذي يُحدث فراغًا تشريعيًا ملموسًا يعقّد حسم المنازعات المترتّبة عليها. أما على الصعيد المقارن، فقد خطا الاتحاد الأوروبي خطوة نوعية في تنظيم هذه المنازعات عبر اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، التي أرست مبدأ المساءلة المباشرة على من يتولّى معالجة البيانات، حتى ضمن العلاقات التعاقدية بين المؤسسات التجارية، مانحةً الطرف المتضرّر آليات طعن واضحة أمام الهيئات التنظيمية أو السلطات القضائية المختصة، وملزمةً مزوّدي الخدمات الرقمية بتحديد نطاق الترخيص والالتزام به على نحوٍ صريح ومفصّل[1]. على صعيد الاجتهاد القضائي، أكدت محكمة العدل الأوروبية في مجموعة من الأحكام، وأبرزها قضية "Schrems II" (2020)، على ضرورة تقييد نقل البيانات خارج الاتحاد الأوروبي، بحيث يرافقه التزام بضمانات تعاقدية دقيقة، وهو ما يعكس نهجًا دوليًا صارمًا ومشدّدًا في معالجة

(1) GDPR, Art. 5, Art. 28.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المنازعات الناشئة عن البيئة المعلوماتية العابرة للحدود. وتُشكّل سريّة البيانات التجارية والأسرار الصناعية محورًا محوريًا آخر للنزاع، إذ قد تتقاطع المعلومات المضمّنة في العقد مع بيانات محمية بمقتضى تشريعات خاصة، كأسرار الصناعة أو قواعد حماية المستهلك. وفي هذا السياق، يبرز الفقه المعاصر للعقود الدولية أهمية إدراج «بند السرّية» (Confidentiality Clause) ضمن صلب العقد، بحيث يشمل تفاصيل دقيقة تتعلق بأساليب المعالجة والتخزين، وحقوق التدقيق، والقيود المفروضة بعد انتهاء العلاقة التعاقدية، بما يرسّخ حماية قانونية متينة للبيانات الحساسة. ولقد اقترح بعض الباحثين حلولًا تقنية مبتكرة لتخفيف حدة هذه النزاعات، من ضمنها اعتماد بروتوكولات تشفير مدعومة بتكنولوجيا البلوك تشين، تعمل على تسجيل كل عملية ولوج أو استخدام للبيانات، ما يوفر دليلًا رقميًا موثوقًا يمكن الاستناد إليه في حال نشوء نزاع، ويعزز من صلابة الأدلة القانونية في الفضاء الرقمي[1].

وتكشف الإشكاليات المرتبطة بالبيانات الرقمية عن بُعد جديد لمنازعات التجارة الدولية الإلكترونية، بُعد لا يقتصر على الإخلال بالتنفيذ فحسب، بل يمتد إلى تحدي التعريف القانوني لمحل الالتزام، ومضمون العلاقة الرقمية، وطبيعة الحماية الواجب توفيرها. وهذا يهيئنا للانتقال إلى دراسة النماذج التطبيقية للمنازعات في هذا المجال، لا سيّما تلك التي تمس الجوانب المالية والضريبية من جهة، والخدمات التكنولوجية ونقل المعرفة من جهة أخرى، ضمن المبحث الثاني اللاحق.

(1) Jamieson M. Kirkwood and Julien Chaisse, Smart Courts, Smart Contracts, and the Future of Online Dispute Resolution, Stanford Journal of Blockchain Law & Policy, 2022, p 62 – 90.

## المبحث الثاني: صور المنازعات في عقود التجارة الإلكترونية الدولية

أفرزت التحوّلات البنيوية العميقة في هيكل الاقتصاد العالمي، مقترنةً بالانفجار المتسارع للثورة الرقمية، نمطًا مغايرًا من التبادلات التجارية العابرة للحدود، عُرف في الأدبيات القانونية والاقتصادية المعاصرة باسم التجارة الدولية الإلكترونية[1]. ومع هذا التحوّل الجذري، لم تعد العقود أدوات تقليدية تنظم عمليات بيع أو شراء في إطار مادي جامد، بل غدت تضبط نقل البيانات، وتمنح التراخيص الرقمية، وتؤطر الخدمات السحابية، وتشغل المنصات البرمجية، وتمتد لتشمل مختلف مظاهر الاقتصاد الرقمي الحديث. وبفعل الطبيعة القانونية والتقنية المركّبة لهذه العقود، أصبحت المنازعات الناشئة عنها ذات طيف واسع ومعقّد، تتراوح بين قضايا ذات طابع ضريبي، وأخرى تتعلق بالتشغيل التقني أو التزامات الحماية الإلكترونية أو نقل التكنولوجيا، فضلًا عن نزاعات تمسّ ملكية البيانات الرقمية أو طرق التصرف بها.

بناءً على ما تقدّم، يتجه هذا المبحث إلى دراسة النماذج التطبيقية للمنازعات العملية التي تندرج في إطار التجارة الإلكترونية الدولية، بدءًا من التحديات ذات الطبيعة المالية والضريبية، مرورًا بالمنازعات الناشئة عن نقل التكنولوجيا والخدمات الرقمية العابرة للحدود. وسيُقسّم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين: يتناول أولهما المنازعات ذات الطبيعة المالية والضريبية، في حين يتناول الثاني المنازعات المتصلة بـ نقل التكنولوجيا والخدمات الرقمية، بغية رسم خريطة واقعية دقيقة للمسائل القانونية الملحّة التي تستدعي تطويرًا تشريعيًا واجتهادًا قضائيًا وتحكيميًا متوائمًا مع متطلبات البيئة الرقمية المعاصرة.

### المطلب الأول: النزاعات ذات الطبيعة المالية والضريبية في عقود التجارة الدولية الإلكترونية

أفضى الاتساع المتسارع في نطاق التجارة الإلكترونية الدولية إلى إعادة هندسة العلاقة بين النشاط الاقتصادي وسيادة الدولة، ولا سيّما في أبعادها المالية والضريبية. إذ غدت الكيانات الرقمية العابرة للحدود تُبرم مئات الآلاف من المعاملات داخل أسواق متعددة، من غير أن تمتلك وجودًا ماديًا أو كيانًا قانونيًا فعليًا في تلك الدول[2]. وقد أفرز هذا الواقع إشكاليات قانونية بالغة التعقيد تمحورت حول خضوع هذه الأنشطة للضريبة، وتحديد الجهة ذات الاختصاص المالي المشروع، وتوزيع الحقوق الضريبية بين الدول المعنية، فضلاً عن معالجة ظاهرتي الازدواج الضريبي والتهرّب الرقمي، وهو ما فتح الباب أمام نمط جديد من المنازعات ذات الطابع الضريبي العابر للحدود. وفي هذا الإطار، برزت المعضلة الجوهرية المتمثلة في غياب «المركز الضريبي الثابت» الذي يشكّل الركيزة التقليدية لاعتماد الدولة في بسط ولايتها الضريبية، إذ تعتمد الشركات الرقمية غالبًا على خوادم موزّعة أو على مزوّدي خدمات من أطراف ثالثة، مما يعقّد إخضاعها للأنظمة المحلية.

(1) محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 35.

(2) Charles H. Martin – "The Electronic Contracts Convention, the CISG, and New Sources of E-Commerce Law", Tulane Journal of International and Comparative Law, Vol. 16, No. 2, 2008, p 467 – 501.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

وقد دفع هذا الغموض عدداً من الدول إلى استحداث ضرائب أحادية الجانب تستهدف الأنشطة الرقمية، مثل ضريبة القيمة المضافة على التجارة الإلكترونية (e-VAT) أو الضرائب المفروضة على أرباح المنصّات الرقمية، وهو ما أفضى إلى تنازع قانوني وتجاري دولي، بل وأثار في بعض الحالات خلافات بين الدول نفسها بشأن مدى مشروعية فرض تلك الضرائب، وما إذا كانت تمثّل تدخلاً في نطاق السيادة الضريبية لدولة أجنبية. تطرّق تقرير «Global Taxation in the Era of E-Commerce» إلى هذه الإشكاليات بإمعان، مبيّنًا أنّ انعدام إطار دولي موحّد للضريبة الرقمية أتاح نشوء ما يُعرف بـ «السياحة الضريبية الرقمية»، حيث تميل الشركات العابرة للحدود إلى اختيار مواضع تسجيلها وفقًا للأنظمة الأقل وطأةً من حيث العبء الضريبي. وقد خلص التقرير إلى أنّ الحل الأمثل يكمن في ابتكار آلية تنسيق ضريبي عابرة للحدود، تقوم على مبدأ الارتباط الاقتصادي الجوهري (significant economic presence)، لا على مجرد الحضور المادي التقليدي، بما يُعيد ضبط معايير العدالة الضريبية في البيئة الرقمية العالمية[1].

في الإطار اللبناني، لا يزال قانون ضريبة الدخل يفتقر إلى آلية صريحة تنظم معالجة المداخيل الناشئة عن التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، رغم أنّ وزارة المالية قد أصدرت تعاميم تمهيدية تُلزم المكلّفين بالتصريح عن الإيرادات المتأتية من المعاملات الرقمية. غير أنّ فعالية تطبيق هذه القواعد ما تزال محدودة بفعل قصور البنية التحتية الرقابية والتقنية، الأمر الذي يُضعف قدرة الدولة على تحصيل مستحقاتها المالية، ويُفضي إلى نشوء منازعات ضريبية متكررة بين الكيانات الرقمية والإدارة المالية، خصوصًا في الحالات التي يظهر فيها تعارضٌ بين القيمة المصرّح عنها وقيمة السوق الحقيقية للمعاملة.

وعلى الصعيد الدولي، برزت أهمية المبادرة التي أطلقتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بشأن النظام الضريبي الموحد للأرباح الرقمية (Pillar I and II)، الهادفة إلى تحقيق توزيع أكثر إنصافًا للحقوق الضريبية بين الدول، وتعزيز الشفافية في الإفصاح عن أرباح الشركات الإلكترونية. غير أنّ تطبيق هذا الإطار لا يزال يواجه عوائق سياسية وتشريعية معقّدة، مما يجعل المنازعات الضريبية في البيئة الرقمية مرشّحة للتفاقم المستقبلي. أما من الناحية العملية، فقد نشأت نزاعات حادّة بين بعض المنصّات الرقمية الكبرى وعدد من الدول النامية التي اعتبرت أن هذه المنصّات تمارس نشاطًا اقتصاديًا فعليًا داخل إقليمها دون الخضوع لأي ضريبة محلية، رغم تحقيقها عوائد مالية ضخمة من مستخدميها. ويتجلى ذلك في النزاع القائم بين الهند وشركة Google بشأن إخضاع إيرادات الإعلانات الرقمية للضريبة المحلية رغم تمركز الكيان القانوني للشركة خارج الإقليم، وهي قضية أشار إليها تقرير «Regulatory Frameworks for Taxation in the Digital Economy»، حيث استُند فيها إلى مبدأ «المنفعة الاقتصادية داخل الإقليم» كأحد الأسس الجوهرية للتكليف الضريبي في البيئة الرقمية المعاصرة[2].

(1) Nawaz Sharif et al., Global Taxation in the Era of E-Commerce, ResearchGate, 2025, p 12–19.
(2) Manahil Sameer, Regulatory Frameworks for Taxation in the Digital Economy, 2025, p 27–33.

يزداد المشهد القانوني تعقيدًا في هذا النوع من المنازعات بفعل التوسع المطّرد في استخدام العملات الرقمية وآليات التداول اللامركزية، التي تتيح للمستخدمين إخفاء طبيعة معاملاتهم ومدى اتساعها، مما يُعطّل إلى حدّ بعيد قدرة السلطات المختصة على التحقق من مصادر الدخل أو تحديد هوية الأطراف المتعاملة، لا سيّما عندما تُنفّذ هذه المعاملات عبر منصّات غير خاضعة للترخيص داخل الدول المعنية. وقد دفعت هذه الإشكالية عددًا من التشريعات الأوروبية الحديثة إلى فرض التزامات إفصاح على مزوّدي المحافظ الرقمية، تُلزمهم بتقديم بيانات المعاملات بناءً على قرارات قضائية أو تنظيمية ملزمة.

وعليه، تُعدّ المنازعات الضريبية المتولّدة عن التجارة الإلكترونية الدولية من أكثر أشكال النزاعات تعقيدًا وحداثةً، لما تتطلّبه من تنسيق تشريعي عابر للحدود، وتطوير آليات بديلة لتسوية الخلافات، مثل التحكيم المالي أو الوساطة الضريبية، درءًا لما قد ينجم عن التصعيد القانوني أو تبادل العقوبات من تداعيات سياسية وتجارية جسيمة. وإنّ تحليل هذه النزاعات ذات الطبيعة المالية والضريبية يُشكّل مدخلًا جوهريًا لفهم أعمق لمظاهر الخلاف الأشدّ تعقيدًا، تلك التي تنشأ عند تقاطع التقنية بالقانون، وبوجه خاص في عقود نقل التكنولوجيا والخدمات الرقمية العابرة للحدود، وهي المسائل التي سيُعالج المطلب الثاني التالي أبعادها القانونية الدقيقة.

**المطلب الثاني: النزاعات المتعلّقة بنقل التكنولوجيا والخدمات الرقمية**

لم تَعُد التكنولوجيا في العصر الراهن مجرّد أداةٍ مُساندة للنشاط الاقتصادي، بل غدت العصب المحوري للعلاقات التعاقدية في طيف واسع من المعاملات التجارية الدولية. ومع تصاعد تطوّر آليات التبادل الرقمي، وظهور منصّات تقنية متخصّصة تُقدّم خدمات غير مادية – كالتخزين السحابي، وإدارة البيانات، وتحليل المعلومات، وتوفير البرمجيات كخدمة – نشأت أنماط تعاقدية مستحدثة بين الشركات والمؤسسات العابرة للحدود لتنظيم هذه العلاقات المعقّدة. وبموازاة ذلك، تزايدت المنازعات المترتّبة على هذه العقود، خصوصًا في المسائل التي تمسّ صميم السيادة التقنية، وخصوصية المعلومات، وملكية البرمجيات، وتحديد نطاق المسؤولية القانونية. تتجلّى أولى صور هذه المنازعات في عقود ترخيص استخدام البرامج، إذ يكون محل العقد – في الغالب – خدمة رقمية أو برنامجًا غير ملموس، يُمنح بموجب ترخيص مقيّد بشروط محدّدة. وغالبًا ما تؤدي ضبابية تلك الشروط، كتحديد مدة الترخيص أو نطاق الاستخدام أو عدد المستخدمين أو نطاقهم الجغرافي، إلى بروز خلافات جوهرية حول مدى التزام المستخدم بالحدود المتفق عليها، أو ما إذا كان قد تجاوز الترخيص الممنوح له. وفي ظل غياب أطر قانونية دولية موحّدة، تبقى الحلول القانونية رهينة للنماذج التعاقدية الخاصة أو للاجتهادات القضائية والتحكيمية المتباينة من دولة إلى أخرى، مما يُعمّق من تفاوت المعايير القانونية في هذا الحقل. ويُثار أيضًا إشكال دقيق في نطاق نقل التكنولوجيا عبر الحدود، ولا سيّما حين تتعلّق المعارف المنقولة بمكوّنات محمية كحقوق الملكية الفكرية أو الرموز البرمجية غير المُفصح عنها. ففي كثير من الأحيان، يلجأ مزوّد التكنولوجيا إلى تقييد عملية النقل بذريعة صون السرّ التجاري، بينما يسعى المستفيد إلى ضمان الانتفاع الكامل

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

بالمنظومة التقنية موضوع التعاقد. هذا التنازع في الإرادات يُفضي إلى نزاعات حول تنفيذ الالتزام الجوهري، ومدى تحقّق التسليم الفعلي للتكنولوجيا وفقًا لمقتضيات العقد. ومن النماذج البارزة في هذا السياق، النزاع الذي نشأ بين شركة ألمانية وأخرى إماراتية بشأن إدارة نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP)، حيث احتفظت الشركة الألمانية بجزء من الشفرة البرمجية المصدرية، مما حال دون تشغيل النظام عند نقل البيانات إلى الخوادم المحلية في الإمارات. وقد خلص قرار تحكيمي صادر عن مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC) عام 2021 إلى اعتبار هذا الامتناع إخلالًا جوهريًا بالعقد، مؤكّدًا أن حماية المصدر البرمجي لا تُبرّر تعطيل تنفيذ الالتزامات الجوهرية الناشئة عنه. كما تمتدّ المنازعات إلى الخدمات السحابية (Cloud Services) التي تُقدَّم عادةً عبر بنية تحتية موزّعة على نطاق عالمي، فتثور تساؤلات حول مكان تخزين البيانات، والقانون الواجب التطبيق، وحقوق المستخدم في النقل أو الإنهاء، لا سيّما عندما لا يُتيح مزوّد الخدمة إمكانية النسخ الاحتياطي أو تحويل البيانات إلى مزوّد آخر. وتتعاظم الإشكالية في حال غياب «بند قابلية النقل» (Porta-bility Clause) من متن العقد، بما يترك المستخدم في وضع قانوني هشّ أمام تحكّم المزود بالبنية التقنية. ويُضاف إلى ذلك اختلال التوازن التفاوضي بين الأطراف، إذ غالبًا ما يكون مزوّد التكنولوجيا كيانًا دوليًا ضخمًا، بينما يكون الطرف المقابل شركة ناشئة محدودة الوسائل، الأمر الذي يُتيح للأول فرض شروط تعاقدية مجحفة تُعفيه من المسؤولية عن التوقّف أو تسريب البيانات، أو تُقيّد حق الطرف الآخر في التقاضي أو التحكيم بموجب ما يُعرف بـ «بند التحكيم الإلزامي المسبق» (Pre-dispute Mandatory Arbitration Clause)، وهو ما أثار جدلًا فقهيًا واسعًا حول مدى مشروعية هذه البنود، خصوصًا عندما يكون المتعاقد الثاني خاضعًا لتشريعات وطنية تتّسم بطابع حمائي[1]. وقد بيّنت دراسة مقارنة أن الغالبية العظمى من هذه المنازعات التقنية يُصار إلى تسويتها خارج نطاق القضاء التقليدي، عبر آليات التحكيم المؤسسي، ولا سيّما أمام هيئاتٍ مرموقة كمحكمة التحكيم الدولية (ICC) ومحكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA). ويُفصح هذا الواقع عن حاجةٍ ماسّة إلى قضاةٍ ومحكّمين مشبعين بخبرة تقنية رفيعة، يمتلكون الإدراك العميق لبنية الأنظمة الرقمية وتشعّب البرمجيات، وقادرين على استجلاء ما إذا كان الإخلال التعاقدي مردّه عيبٌ فني في المنظومة التقنية أم تعسّفٌ قانوني متعمّد في التنفيذ أو التفسير[2]. في السياق اللبناني، لا يزال الإطار التشريعي الخاص بنقل التكنولوجيا بحاجة إلى تطوير جوهري، إذ إن قانون حماية الملكية الفكرية رقم 75/1999 يشكّل الاستثناء القليل، في حين يغيب وجود أحكام صريحة تنظم حالات إخلال مزوّدي التكنولوجيا الرقمية في سياق العقود الدولية. وهذا الفراغ القانوني يدفع بالأطراف المتنازعة إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي أو اعتماد قواعد القانون الأجنبي، ما يعكس الحاجة الملحّة إلى تأصيل تشريعي يضبط مسؤوليات مزوّدي التكنولوجيا ويحدّد آليات حسم النزاعات.

(1) R. Rosas, “Comparative Study of the Formation of Electronic Contracts”, Houston Journal of International Law, Vol. 26, 2003, p 63 – 76.

(2) World Intellectual Property Organization, International Survey on Dispute Resolution in Technology Transactions, WIPO Center, Geneva. https://www.wipo.int/en/web/amc/center/survey/results

## الخاتمة

تُبرز هذه المنازعات الفجوة القائمة بين الواقع التقني المتسارع والإطار القانوني المتأخر في تنظيم العلاقات التجارية الرقمية الدولية. فمن جانب، يشهد الميدان التقني ثورةً في أدوات التعاقد والخدمات الرقمية، بينما يظل الجانب التشريعي متأخرًا في ضبط الحقوق والالتزامات الناشئة عن هذه التحولات. وما يترتّب على ذلك هو الحاجة الماسة لتحديث الأطر القانونية الوطنية والدولية، وتكريس التحكيم الإلكتروني كآلية مرنة وفعّالة لمواكبة هذه الديناميات. لقد ألقى هذا البحث الضوء على طبيعة النزاعات الناشئة عن عقود التجارة الدولية الإلكترونية، وهي طبيعة معقّدة بنيويًا نتيجة تشابك القواعد التقليدية للعقود مع سرعة التحوّل الرقمي، وتباين التشريعات الوطنية، واشتراطات الخدمات الذكية والبنى الرقمية العابرة للحدود. فلم تعد النزاعات محصورة في تفسير نصوص أو تطبيق بنود محددة، بل تنشأ من اختلاف الرؤى القانونية حول الإرادة الإلكترونية، ومحل العقد، ومسؤولية البيانات، وحقوق الأطراف في الفضاء الرقمي. وهذا يفرض على الممارسات القضائية والتحكيمية تبنّي مقاربة مبتكرة قادرة على الدمج بين الفقه القانوني الكلاسيكي والتحليل التقني العملي.

ومن خلال تحليل التكوين الإلكتروني للعقد، والمنازعات المرتبطة بالبيانات، والنزاعات المالية والتكنولوجية، تمكّن البحث من استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات الجوهرية، التي تشكّل قاعدة أساسية لفهم هذه المنازعات وتعزيز إطار تشريعي وتحكيمي مواكب للتحولات الرقمية الدولية.

### أولًا: النتائج

1. بروز نمط جديد من النزاعات ذات الطبيعة غير التقليدية: إذ لم تعد المنازعات الإلكترونية في العقود الدولية تُدار وفق المسارات التقليدية للنزاع التجاري، بل ارتكزت على مفاهيم مرنة ومتجددة تشمل التراسل الإلكتروني، العقود الذكية (Smart Contracts)، وتراخيص الاستخدام الرقمية، مما يستلزم تحديثًا مفاهيميًا متواصلًا لمواكبة الديناميات القانونية والتقنية.
2. ضعف التنسيق التشريعي الدولي في التنظيم الضريبي والتقني للعقود الإلكترونية: فرغم المبادرات الدولية مثل اتفاقية بودابست واتفاقية نيويورك للتحكيم الدولي، لا تزال هناك هوة واسعة في معالجة القضايا الضريبية الرقمية وحماية البيانات العابرة للحدود، ما يعقد تسوية النزاعات ويجعلها مرهونة بتأويلات قانونية متباينة بين الأنظمة الوطنية.
3. أهمية التحكيم الإلكتروني كخيار لا محيد عنه: إذ يتضح أن القضاء التقليدي غالبًا ما يعجز عن استيعاب الطابع التقني المعقد للنزاعات الرقمية، مما يعزز دور التحكيم الإلكتروني كآلية متكاملة تتواءم مع خصوصيات هذه البيئة الرقمية، وتضمن السرعة والمرونة، وتحفظ متطلبات الخصوصية وحماية البيانات.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

**ثانيًا: التوصيات**

1. ضرورة صياغة إطار تشريعي وطني متكامل للتجارة الإلكترونية العابرة للحدود: يوصى بوضع نص قانوني مستقل أو ملحق تشريعي متكامل ضمن قانون التجارة اللبناني، يحدد بدقة طبيعة العقود الإلكترونية الدولية، شروط صحتها، أسس تسوية نزاعاتها، والآليات الإجرائية المعتمدة، بما يضمن استقرارها القانوني وملاءمتها لمتطلبات التحول الرقمي المعاصر.
2. إحداث غرفة متخصصة للتحكيم الإلكتروني ضمن الهيئات التحكيمية الوطنية والإقليمية: يوصى بتأسيس غرفة متقدمة في مركز الوساطة والتحكيم في بيروت، تضمّ خبراء قانونيين وتقنيين مؤهلين، تكون قادرة على الفصل في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، وتقديم نماذج عقود معيارية تراعي الخصوصيات التقنية والقانونية لهذه العقود.
3. تعزيز آليات التنسيق بين السلطات الضريبية والهيئات الرقمية لمراقبة المعاملات الإلكترونية: يستلزم ذلك وضع آليات تشاركية متقدمة بين الإدارة الضريبية، الجهات الرقابية، ومزودي الخدمات الرقمية، لضمان الشفافية الضريبية، وضبط التهرب الرقمي، وحسم النزاعات المتعلقة بالولاية الضريبية، بما يسهم في استقرار النظام الاقتصادي الرقمي ويحد من النزاعات العابرة للحدود.

ولا يمكن لهذا البحث أن يُختتم دون التأكيد على أن ما تم عرضه يمثل مدخلًا تمهيديًا إلى فضاء واسع ومعقد من التحديات القانونية الناشئة عن التجارة الإلكترونية الدولية. فالمنازعات التي تم تناولها، رغم أهميتها، تشكّل جزءًا من مشهد أوسع وأكثر تشابكًا، يفرض على الباحث القانوني التمحيص العميق في قضايا متخصصة، منها على وجه الخصوص آليات التحكيم الإلكتروني المؤسسي وأوجه القصور التشريعي في الاعتراف بأحكامه، وكذلك مسألة السيادة الرقمية وأثرها في تحديد القانون الواجب التطبيق ضمن عقود الخدمات الرقمية العابرة للحدود. ومن اللازم أيضًا استيعاب البنى التنظيمية لمزودي الخدمات الرقمية العالميين، وفهم كيفية ضبط تعاقداتهم من خلال نماذج قانونية مرنة تتجاوز الصيغ التقليدية للعقود، خصوصًا في ما يتعلق بالبرمجيات السحابية، العقود الذكية، وتراخيص البيانات. ويضاف إلى ذلك الحاجة الملحّة لدراسة التأثير المتبادل بين القواعد الضريبية الدولية والإجراءات التحكيمية، وهو مجال ما يزال يعاني من فراغ تنظيمي حاد ويستحق بحثًا أكاديميًا معمقًا. وإذا كان هذا العمل قد أسهم في وضع حجر الأساس لفهم طبيعة المنازعات الرقمية الدولية، فإن المرحلة المقبلة تتطلب تحليل التجارب المقارنة في تسوية هذه النزاعات، إلى جانب تقييم مدى فعالية الأنظمة الوطنية، على غرار النظام اللبناني، في استيعاب هذا النمط الجديد والمعقد من العلاقات القانونية الرقمية.

(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

## قائمة المراجع

**• الكتب باللغة العربية:**

1. بلال عبد المطلب بدوي، التحكيم الإلكتروني كوسيلة لتسوية منازعات التجارية الإلكترونية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.

2. محمد ابراهيم موسى، انعكاسات العولمة على عقود التجارة الدوليَّة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

3. محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

**•الكتب باللغة الإنجليزية:**

1. William F. Fox, International Commercial Agreements and Electronic Commerce, 6th edition, Wolters Kluwer, 2018.

**• التشريعات:**

**التشريعات المحلية:**

1. قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي اللبناني رقم 81 لسنة 2018.

**التشريعات الأجنبية:**

1. General Data Protection Regulation (GDPR)

**• الاجتهادات القضائية:**

1. Canada Supreme Court, Uber Technologies Inc. v. Heller, 2020 SCC 16. https://decisions.scc-csc.ca/scc-csc/scc-csc/en/item/18406/index.do

**• المقالات المنشورة ورقياً باللغة العربية:**

1. يوسف عبد الكريم الجراجرة، آثار حكم التحكيم الإلكتروني، المجلة القانونية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2020.

**• المقالات المنشورة ورقياً باللغة الإنجليزية:**

1. Amari Nour Ddine and Mansouri Elmabrouk, Consent in Electronic Contracts, Dirasat & abhath journal, Volume 16, Number 5.

2. Charles H. Martin – "The Electronic Contracts Convention, the CISG, and New Sources of E-Commerce Law", Tulane Journal of International and Comparative Law, Vol. 16, No.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

2, 2008.
3. Jamieson M. Kirkwood and Julien Chaisse, Smart Courts, Smart Contracts, and the Future of Online Dispute Resolution, Stanford Journal of Blockchain Law & Policy, 2022.
4. Manahil Sameer, Regulatory Frameworks for Taxation in the Digital Economy, 2025.
5. Nawaz Sharif et al., Global Taxation in the Era of E-Commerce, ResearchGate, 2025.
6. R. Rosas, "Comparative Study of the Formation of Electronic Contracts", Houston Journal of International Law, Vol. 26, 2003.
7. Serge Kablan et Edouard Onana, Formation of Electronic Contracts: The Acceptance between Mutations and Orthodoxy, Ottawa Law Review, Vol. 46, No. 1, 2015.

**• المقالات المنشورة إلكترونياً:**

1. World Intellectual Property Organization, International Survey on Dispute Resolution in Technology Transactions, WIPO Center, Geneva. https://www.wipo.int/en/web/amc/center/survey/results